مسلم لكنه ساق من عبارته ما دل على ان ما التزمه ابن الصلاح يراه قويا
فلذا قال المصنف انه سمى ما سكت عنه ابو داود صحيحا وساعده اي ابا الفتح
الزين في مساواة احاديث ابي داود لاحاديث مسلم وانما اعتذر الزين
من اطلاق التسمية على ما سكت عنه ابو داود بانه صحيح مضافة
التسمية الى اعتماد ابي داود وهذا الاختلاف الذي وقع بينهما اي
بين الزين وابي الفتح قليل الجدوى لم يقع الا في تسمية ما سكت عنه
عنده عند ابي داود هل كان عنده يسمى صحيحا كاصطلاح مسلم في
تسمية ما في كتابه من الحسن صحيحا ام كان عنده اي ابي داود
منقسما في التسمية الى حسن وصحيح كاصطلاح المتاخرين والاء
كثرين فانهم قصروا اسم الصحيح على احد قسمي المقبول وخصوا
ما كان دونه باسم الحسن ولهذا اقتضى المساواة بين حديث مسلم
وبين ما سكت عنه ابو داود من حديث الثقات كل هذا مبني على ان
ان مسلما قد سمى الحسن صحيحا وانه لم يرد بتسمية كتابه الصحيح
الا بعض المقبول وانه لم يرد الصحة الاصطلاحية الخاصة او اراد
به وغلب الحسن في التسمية ومبني على ان اطلاق صحيح على ما سكت
عليه ابو داود كاطلاق حسن عليه لا فرق بينهما في المعنى وانما الخلاف لفظي
بين الشيخين ابي الفتح والزين ومع تسليم انه لا فرق بينهما حيث يراد بالصحيح
في هذا الاطلاق معنى الحسن قلت الا انه لا يخفى في ان ظاهر قول الزين
في العذر عن عدم اطلاق الصحيح على ما سكت عليه ابو داود لتحقق الحسن

دون الصحة

دون الصحة وقوله فكان الاحتياط ان لا يرفع ما سكت عنه ابو داود
الى الصحيح ان المراد بالصحيح هنا الاخص وان اطلاقه على ما سكت
عليه رفع له الى رتبة هو منحط عنها وغير متحقق له وابو الفتح
قال يطلق الصحيح على ما سكت عليه ابو داود بالمعنى الاعم فيشمل
الصحيح الاخص والحسن لا قول ابي داود انما سكت عنه صالح يحتمل
الامرين كما ان مسلما اطلق الصحيح على الامرين معا وشملهما كتابه
فابن رشيد لا مرية بالصحيح في الزامه ابن الصلاح الا معناه
الاخص اذ معناه المرادف للحسن قد صرح ابن الصلاح بانه الذي
يحتمله ما سكت عنه ابو داود ما سكت عليه صالح يحتمل صلاحيته للصحة
بالمعنى الاخص وبالمعنى الاعم الشامل للحسن فلما قال ابن الصلاح
انه يحمل ما سكت عليه على الحسن قال ابو الفتح ابن رشيد بل ويحتمل
الصحة بالمعنى الاخص فحمله على احد محتمليه تحكم ثم قال بعد ذلك
انه يلزم ابن الصلاح حيث جعل الصالح بمعنى الحسن وحمل عليه
ان يلزم مسلما ما يرفع حديثه الحسن لانه قابعباره كعبارة ابي داود
فان لفظ صحيح الذي سماه كتابه يحتمل على انه اراد به بمعناه الأخص
ويحتمل انه اراد الاعم كاحتمال لفظ صالح عند ابي داود ثم انه لما صرح
في كتابه انه ينقسم باعتبار الرواة الى صحيح وانزل منه وانه اتى بهما
فيه دل على انه اراد به المعنى الاعم كما ان اباداود قال ان الصالح المكتوب
عنه بعضه اصح من بعض دل كلامه كل واحد منهما على انهما اتيا في كتابيهما باحاديث

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)